الأمم المتحدة

A/60/214

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٦١ من جدول الأعمال المؤقت*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام**

موجز

دخلت الأمم المتحدة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، في شراكات مع أطراف فاعلة غير حكومية، كمؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وأصبحت هذه الشراكات اليوم جزءا ملازما لعمل العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وظهرت مجموعة متنوعة من آليات الدخول في شراكات، وتشدد جميع النهوج على تعبير هذه الشراكات عن الرغبة في إضفاء المزيد من الفعالية على تنفيذ ما اتفقت عليه الدول الأعضاء بشأن أهداف الأمم المتحدة والتزاماتها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ذلك أن مهمة الأمم المتحدة القائمة على القيم النبيلة والجامعة بين الإمكانات الكبيرة والقدرة على بلوغ أي مكان من العالم، تقيض لها – كلما دخلت في شراكة مع طرف فاعل غير حكومي – مكامن قوة تنفرد بها عن سواها. وهناك عدد من الخطوات الملموسة التي يتعين على الأمم المتحدة

* A/60/150.

** قدم هذا التقرير بعد الموعد المقرر لأنه كان لا بد أن تجرى بشأنه مشاورات فنية وموضوعية إضافية.

070905 060905 05-45704 (A)
0545704

اتخاذها لتخلق لنفسها البيئة التي تساعدها بقدر أكبر على الدخول في شراكات مع القطاع الخاص. ومن بين هذه الخطوات تعزيز القدرة المؤسسية في المكاتب القطرية؛ وتعزيز تدريب الموظفين على جميع المستويات؛ وتبسيط المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الشراكات؛ وتحسين اتساق عمليات اختيار الشركاء وجدواها العملية، وإرساء أسس الاختيار الذكي من خلال التقييم المنهجي للأثر؛ وتعزيز الشفافية من خلال التعلم وتبادل الممارسات المثلى. ومع اتباع منظمات الأمم المتحدة لنهوج جديدة واعدة وزيادة استيعابها للدروس المستخلصة، يظل الدعم المقدم من الحكومات عاملا حاسما .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٤
ثانيا – الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال: التعريف والفئات والدراسات الإفرادية	٨-١٦	٦
ألف – التعريف: إطار إقامة الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال	٨-٩	٦
باء – فئات الشراكات والدراسات الإفرادية	١٠-١٦	٦
ثالثا – اتجاهات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة: التحديات والفرص	١٧-٤٣	١٤
رابعا – التحديات التي تواجه إدارة الشراكات	٤٤-٤٩	٢٢
ألف – أهمية الملكية المحلية	٤٥-٤٦	٢٣
باء – الإدارة القوية للشراكات	٤٧-٤٩	٢٣
خامسا – التوصيات	٥٠-٦٠	٢٤
ألف – بناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة	٥١	٢٥
باء – تشجيع تدريب موظفي الأمم المتحدة، على جميع المستويات	٥٢-٥٣	٢٥
جيم – استيعاب المبادئ التوجيهية من أجل الشراكات	٥٤	٢٥
دال – زيادة وضوح عمليات انتقاء الشركاء وتحسين تطبيقها العملي	٥٥	٢٦
هاء – إرساء أسس الانتقاء الذكي عن طريق تقييم الأثر بانتظام	٥٦-٥٨	٢٦
واو – تعزيز الانسجام في الأمم المتحدة وزيادة الشفافية بتحسين تبادل الدروس المستفادة والممارسات المثلى	٥٩-٦٠	٢٧
سادسا – خاتمة	٦١-٦٦	٢٧

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير يقدم امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ المقترحات المتعلقة بطرائق تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص.

٢ – وهناك تقريران سابقان صادران عن الأمين العام (A/56/323 و A/58/227) يركزان على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين. وهما يقدمان لمحة عامة عن طرائق إقامة الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة، ويحددان آخر المنجزات التي تحققت، فضلا عن التحديات القائمة. ويستند هذا التقرير إلى التقريرين المذكورين.

٣ – وأبرزت الجمعية العامة في قرارها ١٢٩/٥٨ دور الشراكات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الجمعية على أن المبادئ والنهوج التي تحكم هذه الشراكات يجب أن ترتكز إلى الأساس الذي تقوم عليه مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وبالإضافة إلى ذلك، دعا القرار الأمم المتحدة إلى مواصلة الالتزام بنهج موحد ومنهجي للشراكات، وإلى التأكد من اتساق هذه الشراكات مع القوانين الوطنية والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية.

٤ – وقد تحقق خلال العقد الأخير تقدم مشهود في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص. وحسبما يبين هذا التقرير والتقريران السابقان بشأن تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١٥/٥٥، و ٧٦/٥٦، بدأت الأمم المتحدة تحقق نجاحا في إقامة صلة مع قطاع الأعمال ومع المجتمع المدني. وتشرك الأمم المتحدة في عملياتها الحكومية الدولية أصحاب المصلحة الآخرين، حيث تتيح للقطاع الخاص فرص الإسهام بطرح تصوراته القيمة. ويضاف إلى ذلك أن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بدأت جميعها، بدون استثناء تقريبا، مجموعة متنوعة من المشاريع التعاونية لدعم أهداف الأمم المتحدة.

٥ – وبإشراك قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني، يصبح باستطاعة الأمم المتحدة أن تسخر لعملها مهارات وموارد بالغة الأهمية. وبينما تشمل الشراكات المشمولة بالدراسة الاستقصائية، كلها تقريبا، مؤسسات من المجتمع المدني، يركز هذا التقرير بشكل محدد على

شراكات الأمم المتحدة مع قطاع الأعمال[1]. ومن شراكة إلى أخرى يختلف دور قطاع الأعمال ومساهمته. فهو لا يكتفي بضخ الموارد المالية في شراكاته مع الأمم المتحدة، وإنما يسهم فيها أيضا بشبكاته وخبراته ومهاراته. ولهذه المساهمات قيمة هائلة، لا بالنسبة لكل شراكة فقط، بل وللأمم المتحدة ككل، التي ستستفيد من هذا النقل للمعارف والمهارات.

٦ - وقد أتاحت مراعاة إشراك القيادات الوطنية في عملية التنمية وتقليدها زمام الأمور للأمم المتحدة، في السنوات الأخيرة، أن تزيد من قدرتها على إيجاد حلول مبتكرة ومتطورة في محاولاتها لتوجيه مهارات قطاع الأعمال والمجتمع المدني ومواردهما لخدمة أهداف المنظمة. فقد بدأ العديد من الشراكات المبتكرة في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتحقق تقدم في عدد من المجالات الهامة. غير أن التحدي القائم الآن يتمثل في التعلم من هذه الخبرات للانتقال من مرحلة التجريب الحالية إلى نهج لإقامة الشراكات يتسم بمزيد من المنهجية ويشمل مزيدا من التركيز على أثر الشراكات واستدامتها. وهناك بالتحديد، دراسة استقصائية عن الشراكات القائمة تحدد عنصرين حاسمين لنجاح الشراكات، هما: وجود إدارة قوية للشراكات (تعزز أثرها وإمكانية مساءلتها) وتولي جهات محلية مقاليد الأمور (تكفل مراعاة الشراكات أولويات البلدان المستهدفة والمستفيدين).

٧ - وقد طبقت الأمم المتحدة بنجاح على بعض الشراكات أسلوب الإدارة القوية وتسليم زمام الأمور لجهات محلية. بيد أنه يظل من الأهمية بمكان استيعاب هذه ''الممارسات المثلى'' ونشرها على نطاق كامل أجهزة المنظمة، ذلك أنه لا بد من أن يتم داخل الأمم المتحدة ترسيخ الآليات والأدوات والمهارات التي تيسر الإدارة القوية للشراكات وتولى الجهات المحلية لمقاليد الأمور فيها، مما يعزز إقامة الشراكات بالاعتماد على نهج أكثر اتساما بالمنهجية. ويمثل هذا تحديا كبيرا يواجه الأمم المتحدة نظرا للصعوبات المالية وغيرها. وغني عن القول أن الأمم المتحدة لا تستطيع بمفردها أن تنجح في قهر هذه التحديات. والأولى بها أن تعمل بالتعاون مع شركائها من قطاع الأعمال والمجتمع المدني، فضلا عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، لتعزيز الشراكات الفعالة التي تمضي بمهمة الأمم المتحدة قدما.

---

(١) يعتمد هذا التقرير على مصادر عدة، هي: استبيان أجري مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة بالتنسيق مع القطاع الخاص (شمل ١٤ جهة تنسيق في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها)؛ وأكثر من ٣٠ مقابلة من مقابلات المتابعة المتعمقة مع موظفين من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وأكثر من ٤٠ مقابلة متعمقة مع مؤسسات شريكة من قطاع الأعمال والمجتمع المدني؛ وأكثر من ١٥ دراسة إفرادية صغيرة لبيان الأنشطة المضطلع بها حاليا في إطار الشراكات؛ فضلا عن استعراض للكتابات الأكاديمية البارزة المتعلقة بهذا الموضوع. وللإطلاع على المزيد من علاقات الأمم المتحدة بمؤسسات المجتمع المدني، انظر تقرير فرق الشخصيات البارزة عن علاقات الأمم المتحدة بمؤسسات المجتمع المدني المعنون ''نحن الشعوب: المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والحكم العالمي'' (A/58/817).

ثانيا – الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال: التعريف والفئات والدراسات الإفرادية

ألف – التعريف: إطار إقامة الشراكات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال

٨ – تعرف الشراكات بأنها علاقات طوعية وتعاونية تقوم بين عدة أطراف منها أطراف حكومية وأخرى غير حكومية، يتفق فيها جميع الشركاء على العمل معا لتحقيق غرض مشترك أو القيام بمهمة محددة، وعلى الاشتراك في تكبد المخاطر و النهوض بالمسؤوليات، وتقاسم الموارد والفوائد. وبالرغم من أن هذا التعريف الفضفاض مناسب لعرض صورة سريعة لواقع الشراكات، فإنه يظل أبعد من أن يشكل دليلا تسترشد به الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل في هذا الاتجاه.

٩ – ويرد في منشور ''المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال'' الذي أصدره الأمين العام (A/56/323، المرفق الثالث)، وصف أشمل لتفاصيل هذه الشراكات، مشفوعا بإيضاحات أخرى بشأن طرق وضعها موضع التنفيذ. وتأسيسا على هذه الوثيقة التوجيهية، أصدر العديد من مؤسسات الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية المناسبة لها لتسخير الشراكات لخدمة مهامها. وهذه المبادئ التوجيهية تشكل معا الإطار العام الذي تنظم ضمنه الأمم المتحدة الشراكات التي تقيمها.

باء – فئات الشراكات والدراسات الإفرادية

١٠ – يمثل هذا التقرير، الذي وضع بالتأسيس على العمل السابق[٢]، محاولة أولية لتصنيف الشراكات وفقا لوظائفها لزيادة إبراز المساهمات الملموسة التي بإمكان الشراكات أن تضيفها إلى عمل الأمم المتحدة[٣].

١١ – ويمكن توزيع الشراكات إلى فئات عامة في إطار الوظائف الأربع التالية:

(أ) **الدعوة**: مع مراعاة ضرورة إشراك القيادات الوطنية في عملية التنمية وتقليدها زمام الأمور، تدخل الأمم المتحدة في شراكات مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني بهدف الترويج لقضية ما أو طرحها على جدول الأعمال العالمي. ومن شأن مثل هذه الشراكات أن تستغل سمعة وشبكات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين للترويج للقضايا الإنمائية الحيوية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٢) انظر ''بناء الشراكات: التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.1.12).

(٣) هذا التصنيف الوظيفي ما هو إلا مشورة توجيهية، وليس المقصود منه تعديل أو إلغاء طرائق إقامة الشراكات المحددة في منشور ''المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال'' (A/56/323، المرفق الثالث، الفقرة ١٨).

(ب) **وضع القواعد والمعايير**: تدخل الأمم المتحدة في شراكات مع أصحاب المصالح بهدف وضع معايير وقواعد موحدة، وتحديد القيم المشتركة والسلوك الأخلاقي مما يساعد على تيسير المعاملات في الأسواق ويروج لأهداف الأمم المتحدة[٤]؛

(ج) **تقاسم الموارد والخبرات وتنسيقها**: تدخل الأمم المتحدة في شراكات مع قطاع الأعمال للاستفادة من موارد تكميلية ولتنسيق التبرعات المقدمة للمسائل الإنمائية الرئيسية، بما فيها جهود الإغاثة الإنسانية. ويكتسي أهمية خاصة، في هذا الصدد، نشر وتقاسم الدراية والمعارف والتكنولوجيا المتاحة التي غالبا ما تساهم في بناء القدرات؛

(د) **تسخير الأسواق لأغراض التنمية**: تدخل الأمم المتحدة في شراكات مع قطاع الأعمال لدعم التنمية وتوسيع أسواق تتوافر لها الاستدامة محليا وإقليميا وعالميا. ويوجد نوعان مختلفان من الشراكات، هما:

الشراكات التي توفر النفاذ إلى الأسواق (شبكات المنتجين)؛ والشراكات التي تمهد الطريق للوصول إلى الأسواق أو توسع تلك الأسواق (تقدم لقطاع الأعمال حوافز لتشجيعه على الاستثمار).

١٢ - ومن مبادرة إلى أخرى من هذه المبادرات، يختلف دور قطاع الأعمال ومساهمته. وقد تبخرت إلى حد بعيد الآمال التي تولدت في البداية، عندما كان من المرتجى أن تجلب الشراكات للأمم المتحدة تدفقات تمويل كبيرة جديدة. غير أن قطاع الأعمال يساهم بموارد أخرى، حيث يجلب معه شبكاته وخبراته ومهاراته، التي تنطوي جميعها على قيمة هائلة لا تستفيد منها الشراكة فحسب، بل وتكسب منها أيضا الأمم المتحدة في حالات عديدة فوائد تجنيها من نقل المعارف والمهارات.

١٣ - ويمكن لقطاع الأعمال أن يساهم، إلى جانب المجتمع المدني، في شراكات الدعوة التي تقيمها الأمم المتحدة، مساهمة لا تقتصر على تقديم الدعم المالي، وإنما تشمل أيضا الاستعانة بخبرات هذا القطاع (في التسويق مثلا) وصلاته الواسعة النطاق مع المستهلكين. وتنزع الشركات إلى الدخول في شراكات الدعوة لمقاصد خيرية، أو باعتبار ذلك جزءا من عملياتها التجارية الأساسية. وبالإضافة إلى مساهمة شراكات الدعوة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تساعد هذه الشراكات في توعية القائمين على قطاع الأعمال بمجمل مهمة الأمم المتحدة وأعمالها.

---

(٤) مارك راغر ''الولايات المتحدة والتجارة العالمية''، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، قسم التنمية وحقوق الإنسان، نيويورك، ١٩٩٩.

الإطار ١

شراكات الدعوة

الصحة بين يديك – لتعزيز الدعوة إلى غسل اليدين بالصابون، اجتمع في أواخر التسعينات من القرن العشرين خبراء في الصحة تابعين للبنك الدولي مع نظراء لهم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لوضع نهوج جديدة للدعوة في مجال الصحة. واقتنعوا بأن تحقيق الفعالية يتطلب الاستفادة مما يتيحه القطاع الخاص من مزايا نسبية في مجال التسويق. وفي عام ٢٠٠١، أُطلقت الشراكة العالمية مع القطاع الخاص للدعوة إلى غسل الأيدي بالصابون. وبالتأسيس على دراسات مفصلة عن المستهلكين، تتصل البرامج القطرية بالجمهور المستهدف، إما عبر وسائط الإعلام الجماهيري، أو بالاتصال مباشرة بالمستهلكين، أو عبر قنوات الاتصال الحكومية.

برنامج منظمة العمل الدولية للكاكاو والزراعة التجارية في غرب أفريقيا – أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجها للكاكاو وللزراعة التجارية في غرب أفريقيا للتصدي لتشغيل الأطفال في قطاع الكاكاو المتنامي. وهذا البرنامج يجمع في آن معا بين إذكاء الوعي بمشكلة عمل الأطفال في أوساط الأسر والمجتمعات المحلية، ومع اتخاذ إجراءات ملموسة لصرف الأطفال عن العمل وتحويل وجهتهم نحو المدارس. وقد ساعد هذا البرنامج أيضا على إنشاء نظام لمراقبة تشغيل الأطفال يقدم تقارير دقيقة وموثوقة بشأن عمل الأطفال في حقول الكاكاو. ويتلقى البرنامج الدعم أيضا من صناعة الكاكاو والشيكولاتة، ومن البلدان المعنية، وهي غانا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ونيجيريا.

١٤ – ظهرت في السنوات القليلة الماضية عدة شراكات لوضع معايير أو مدونات لقواعد للسلوك لسد الثغرات القائمة في إدارة الشؤون العالمية. وتتعقد الإدارة أشد ما تتعقد في حالة هذه الشراكات، التي تعرف أيضا بشبكات السياسة العامة العالمية، لأن إدارتها تتطلب في المعتاد مشاركة مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصالح. وهؤلاء، عادة ما يمثلون مصالح مختلفة مما يحيل الشراكات إلى منتديات تراعي فيها منظورات مختلفة. كما تثير هذه الشراكات شواغل فيما يتعلق بالمساءلة، حيث أنها تمنح الأطراف الفاعلة غير الحكومية دورا فعليا في تشكيل عملية صنع السياسة العامة. وهكذا، تتطلب هذه الشراكات إقامة توازن دقيق يجمع بين العمل والمساءلة، والتوجه نحو تحقيق الأثر وإشراك الجميع.

الإطار ٢

وضع النظم والقواعد والمعايير

المبادرة العالمية للإبلاغ – ترمي هذه المبادرة، التي دعا إليها ائتلاف الاقتصادات المسؤولة بيئيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى زيادة عدد تقارير الإبلاغ عن الاستدامة (الإبلاغ مثلا عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) ليتساوى عددها مع تقارير الإبلاغ المالي. وتتمثل المهمة الرئيسية في الدخول مع منظمات غير حكومية ومؤسسات تجارية في عملية تضم العديد من أصحاب المصالح لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العالمية للإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد استقلت المبادرة العالمية للإبلاغ بذاتها في عام ٢٠٠٢، ولكنها لا تزال تواصل العمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والميثاق العالمي.

من يهتم يكسب – في عام ٢٠٠٤، أصدرت عشرون من المؤسسات المالية الكبيرة – تزيد قيمة مجموع ما تديره من أصول على ٦ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة – تقرير ''من يهتم يكسب''. وقد أنجز هذا المشروع تحت إشراف الميثاق العالمي وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس المؤتمر. وتهدف المبادرة إلى وضع مبادئ توجيهية وتوصيات عن سبل تحسين إدراج المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالشركات في إدارة الأصول وخدمات السمسرة في السندات ووظائف البحث المرتبطة بها.

١٥ - وتستفيد الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التي تساعد على تقاسم المعارف والتكنولوجيا من الابتكارات التكنولوجية والقدرة على تعزيز تبادل المعلومات والممارسات المثلى. فهي شراكات تستفيد من وفورات الحجم لإنتاج المعرفة ونشرها، ومن ثم فهي تساعد على بناء القدرات في البلدان النامية.

الإطار ٣

تقاسم الموارد والخبرات وتنسيقها

إيقاظ العالم – تهدف هذه الشراكة القائمة بين برنامج الأغذية العالمي وشركة خدمات التسليم السريع والخدمات اللوجستية إلى دعم برنامج الأغذية العالمي في معركته ضد الجوع في العالم بنقل المعارف إليه، وتزويده بالدعم اللوجستي الميداني ومن خلال العمل في مجال الدعوة. وقد أسفرت التبرعات العينية والمالية المقدمة من الشركة (أكثر من ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥) عن إقامة ٢٧ مشروعا في قرابة ٦٠ بلدا، آخرها في مناطق جنوب شرق آسيا التي ضربتها موجة تسونامي. وعرضت الشركة خبراتها اللوجستية لتحسين الهياكل الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي (وبخاصة مرافق التخزين)، ولتقديم الدعم المباشر في عمليات الطوارئ والمساعدة على الارتقاء بعمليات البرنامج الجوية إلى مستوى معايير إدارة الملاحة الجوية الاتحادية في الولايات المتحدة.

مبادرة القضاء على مرض السل – هي إحدى الشراكات الصحية العالمية الريادية التي تحتضنها منظمة الصحة العالمية. وترمي هذه المبادرة التي أطلقت في عام ٢٠٠٠ إلى توسيع استراتيجيات مكافحة السل في كامل أنحاء العالم وتكييفها وتحسينها وصولا إلى القضاء عليه نهائيا. ومما ساعد على إقامة ائتلاف فعال أذكى الوعي بمرض السل وساهم في حشد الموارد لمكافحته توافر رؤية واضحة، وأهداف قابلة للقياس الكمي، وهيكل إداري يشدد على الشفافية وضرورة إشراك الجميع.

شراكات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مع صناعة السيارات – في عام ١٩٩٩، بدأت اليونيدو شراكة مع شركة إيطالية لصناعة السيارات لتعزيز الجهات المصنعة في الهند لمكونات السيارات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بتحسين التكنولوجيا وإدارة الجودة. وفي ظرف عامين، أبلغ الشركاء من موردي المكونات الصغيرة (ويصل عددهم إلى ١٢٠ شريكا بحلول ٢٠٠٥) عن مجموعة من التحسينات القابلة للقياس الكمي، من بينها زيادة في رقم الأعمال والإنتاجية وأساليب الإنتاج المأمونة، والأهم، القابلية لمواصلة التحسين. وابتداء من عام ٢٠٠٣ شرع في تنفيذ هذا البرنامج في كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، حيث يلقى نجاحا مماثلا.

المشروع المشترك بين شركة إيني الإيطالية للنفط واليونيسيف، منعا لانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل – أقيمت هذه الشراكة، الممولة من قبل شركة نفطية إيطالية وتنفذها اليونيسيف، لتزويد ولايتي ريفرز وبايلسا النيجيريتين المتأثرتين بوجه خاص من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بخدمات منع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل.ويتمثل الهدف العام من هذه المبادرة في زيادة توفير ''خدمات تقديم المشورة والفحص بصفة طوعية وكفالة السرية'' في مائة منطقة من مناطق الحكم المحلي. و يتمثل الهدف في مد يد المساعدة إلى ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من النساء اللاتي يترددن على المستوصفات أثناء فترة ما قبل الولادة، في أربعة مراكز صحية مختارة. ويركز المشروع على النساء من الفئة العمرية الممتدة بين ١٥ و ٤٩ سنة، وهو يشمل أيضا شركائهن وأسرهن. ويستهدف المشروع زهاء ٠٠٠ ١٥ امرأة و ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من أبناء المجتمعات المحلية المحيطة. ومن المنجزات الرئيسية رسم خرائط مواقع ٢٠٠ مجتمع محلي، وتوريد معدات لأربعة مواقع صحية للمشروع، وتدريب ١٢٠ من الممارسين الصحيين وتعبئة جهود المجتمعات المحلية.

مبادرة "الوصول المبكر إلى الموقع" - يتعاون مكتب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة على نحو وثيق مع شركة سويدية للاتصالات السلكية واللاسلكية لتسهيل تزويد عدد من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، بشبكات للهاتف النقال عبارة عن قاعدة للهواتف النقالة توفر في التكاليف وتتيح إمكانية إرسال المكالمات واستقبالها على النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية المتحركة.وقد استهلت الشراكة رسميا باتفاق على قبول هبة في شكل ''مفتاح تحويل'' يوضع في عام ٢٠٠١ في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا. وكان من شأن هذا أن يوفر القدرة الاحتياطية اللازمة لمد شبكات الهاتف النقال إلى المناطق المنكوبة. كما أنشأت الشركة فريقا للرجوع إليه في كل ما يتعلق بالمسائل التقنية ليكون بمثابة فرع دائم في برنامج التأهب الذي يضم موظفين لديهم الخبرات التقنية اللازمة لمساعدة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الغوثية على تحديد الاحتياجات وبلورة المقترحات والطلبات التقنية لزيادة الكفاءة في التصدي لحالات الكوارث.

شراكات للإغاثة من الكوارث: تجربة تسونامي – أسفرت كارثة تسونامي التي ضربت جنوب آسيا في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٤ عن سيل هائل غير مسبوق من المساعدات المقدمة من قطاع الأعمال. فقد وصل ما قدم حتى الآن من تبرعات نقدية إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقدمت المساعدة إلى

المنطقة شركات عديدة تجمعها حاليا أو كانت تجمعها شراكات مع الأمم المتحدة. وحرصت قنوات الاتصال القائمة على أن يتسم تقديم التبرعات هذه المرة بالسرعة والفعالية إلى أقصى حد. فقد قدمت مثلا إحدى الشركات دعما عينيا قيمته ٢,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لشراكتها الجارية مع برنامج الأغذية العالمي. ومكن هذه التبرع الشاحنات والطائرات العمودية من توريد إمدادات غذائية وغيرها من الإمدادات الغوثية إلى سكان باندا اسيح في اندونيسيا. وقدمت شركة أخرى خدمات للمصلحة العامة لمساعدة الأمم المتحدة على إيصال السيل الهائل من المساعدات إلى المناطق المنكوبة بأقصى ما يمكن من الكفاءة.

كما استفسرت شركات عديدة لم تكن دخلت من قبل في شراكة مع الأمم المتحدة عن سبل تقديم المساعدة لأنشطة الإغاثة من كارثة تسونامي. وتمثل أحد التحديات في كيفية توجيه الهبات، وبخاصة التبرعات العينية، نحو الهيئات المناسبة لها من هيئات الأمم المتحدة. ومن الجهود التي بذلت لمعالجة هذه المسألة قيام مكتب منسق الشؤون الإنسانية والقائمين على الميثاق العالمي بإطلاق الموقع الشبكي المشترك بين الوكالات المعنون ''تبرعات قطاع الأعمال لجهود الأمم المتحدة الغوثية في حالات الطوارئ: دليل توجيهي''. وقد وضع هذا الدليل لمساعدة الشركات على معرفة السبل الفعالة لدعم الجهود الغوثية الحالية والمستقبلية للأمم المتحدة. ويسهل برنامج الشراكات مع الشركات في حالات الطوارئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتوزيع هبات القطاع الخاص وخبراته على الجهات المناسبة المنفذة لما يضطلع به البرنامج الإنمائي في جميع أنحاء العالم من أنشطة في مجال الإغاثة الإنسانية.

وكارثة تسونامي تمثل دليلا على أن من الأهمية بمكان أن تتوافر الشراكات وقنوات الاتصال بأعداد كبيرة كيما ينجز على نحو سريع وفعال العمل المشترك بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص في عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. وقد أذكت الأزمة في نفس الوقت وعي أوساط قطاع الأعمال بحجم عمل الأمم المتحدة ونطاقه ووعيها أيضا بالقيود التي تواجهها المنظمة.

١٦ - يتعرقل التوفيق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة عدم وجود أسواق في العديد من المناطق النامية، وكون هذه الأسواق لا تحقق، إن وجدت، الآثار الاجتماعية المرجوة التي يتطلع إليها المجتمع المعني. وتحاول شراكات عديدة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال تذليل هذه التحديات، إما بفتح باب النفاذ إلى الأسواق أو بتوسيع تلك الأسواق.

الإطار ٤

تسخير الأسواق لأغراض التنمية

إنتاج زبدة شجرة أم القرن في بوركينا فاسو – تجمع هذه المبادرة بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركة فرنسية لمواد التجميل وتعاونيات محلية لإنتاج زبدة شجرة أم القرن، والهدف من المبادرة، هو دعم المرأة المنتجة لهذه الزبدة في المناطق الريفية ببوركينا فاسو. وكانت حكومة هذا البلد قد سعت في تسعينات القرن العشرين إلى تنويع اقتصادها وتحسين سبل كسب الرزق للمرأة الريفية بتطوير صناعة زبدة شجرة أم القرن، وهو قطاع دأبت المرأة على العمل فيه. ودخل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شريكا في المشروع في عام ١٩٩٧، حيث وجد أن الحاجة تدعو إلى تحسين فرص حصول المرأة على وسائل الإنتاج ونفاذها إلى أسواق التصدير. ويسعى القائمون على هذه الشراكة إلى التصدي لهذه المسائل بتدريب المرأة المنتجة لهذه الزبدة على أساليب معالجتها وتخزينها، وتدريبها أيضا على سبل بيعها وتسويقها والتفاوض على عقد الصفقات. ويضاف إلى ذلك أن الشركة المذكورة تلتزم بشراء الزبدة مباشرة من التعاونيات المحلية (٩٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٢) حيث تسدد ثمنها مقدما مما يعزز اطمئنان النساء المنتجات إلى وجود المال بحوزتهن.

مرفق ترقيه الأحياء الفقيرة – هو مرفق عالمي جديد يوجد مقره في مبنى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وقد أنشئ هذا المرفق ليضطلع بدور ريادي في مجال التعاون التقني ومبادرات رأس المال الأولي وتنسيق الشؤون المتعلقة بذلك. وأنشئ أيضا لاستحداث مشاريع يمكن التعامل معها مصرفيا تعزز ما يلي: المسكن الميسور من أجل الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، وترقية الأحياء الفقيرة وتوفير البنى التحتية في مدن البلدان النامية. ويوجد زبائن المرفق في القطاع الخاص، ويشمل ذلك المصارف التجارية التي تتعامل مع الأفراد، وشركات المقاولات العقارية، ومؤسسات تمويل الإسكان، ومقدمي الخدمات، ومؤسسات تقديم القروض المتناهية الصغر، وشركات المرافق العامة. ومن بين الشركاء الآخرين السلطات البلدية والمنظمات غير الحكومية ووزارات الحكومات المحلية والمركزية. ومن الأهداف المحورية للمبادرة حشد رأس المال المحلي لترقية الأحياء الفقيرة بتسهيل الصلات بين الأطراف المحلية الفاعلة وتوفير جميع عناصر المشاريع الإنمائية المالية والتقنية والسياسية، معا في رزمة واحدة.

مرض النوم – للقضاء على داء المثقبيات الأفريقي الذي يصيب البشر، والمعروف أيضا بمرض النوم، ضمت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠١ جهودها

لجهود شركة للمستحضرات الصيدلية. وكان المجتمع الدولي والصناعات الدولية قد أهملا طوال عقود مكافحة هذا المرض القاتل الذي يهاجم الجهاز العصبي لمرضاه ولا ينتشر إلا في مناطق نائية من أرياف أفريقيا. ويبلغ عدد المرضى بهذا الداء ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ويصل عدد المعرضين للإصابة به إلى ٦٠ مليون نسمة في ٣٦ دولة وقد أقرت الشركة خطة خمسية للتبرع بما قيمته ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تعمل على ثلاثة مستويات، هي: التبرع بالأدوية، والدعم البرنامجي (نقدا وعينا) والاستثمار في أعمال البحث والتطوير. وفي عام ٢٠٠٤، استجاب القائمون على الشراكة لنداء المجتمع المدني بشأن كارثة توشك أن تحل في جنوب السودان، ولم يستغرق الأمر إلا ستة أشهر لإصلاح القدرات الصحية. وهناك محادثات جارية لتمديد الشراكة إلى ما بعد عام ٢٠٠٦. ومن المرجح أن يتم توقيع اتفاق جديد.

ثالثا – اتجاهات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة: التحديات والفرص

١٧ – مرت الأمم المتحدة في العقد الأخير بفترة من التجريب والتحولات. وكان دخولها في شراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من الابتكارات الرئيسية للمنظمة في هذا الصدد؛ وقد قطعت شوطا طويلا في هذا الاتجاه. أما التحدي الذي يجابهها الآن، فيتمثل في المضي قدما نحو إقامة شراكات بالاعتماد في ذلك على نهج أكثر اتساما بالمنهجية ويركز بقدر أكبر على تحقيق الأثر والاستدامة.

١٨ – واعتماد نهج أكثر اتساما بالمنهجية لإقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة لا ينتهي بمجرد التأسيس على الشراكات الناجحة، بل ينطوي على الأخذ بأفضل الممارسات المتبعة وإدخال تغييرات على هياكل المؤسسات وسياساتها وعملياتها. وينبغي معالجة المسائل المتعلقة بالشراكات في جميع مراحل عمل الأمم المتحدة كلما اقتضى الحال وكلما أمكن. ثم إن على الأمم المتحدة أن تسعى لكي تدرج ضمن وظائف إدارتها أي وظيفة تنشأ عن توسيع شراكاتها.

١٩ – وقد أطلقت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة شراكات عديدة بإمكان الكثير منها أن يهيئ الظروف لبيئة تساعد بدرجة أكبر على إشراك قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. ومن هذه الشراكات ما يساهم مباشرة في تيسير التغيير الثقافي والمؤسسي، بما يحول الأمم المتحدة إلى منظمة تقيم شراكات أكثر فعالية. وأهم ما يبرز من هذه الشراكات أن هناك الآن في الأمم المتحدة أجهزة أصبحت تتقبل أن تشرك في أعمالها الجارية أوساط قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. وليس الهدف من هذا التقرير عرض صورة جامعة مانعة

للأنشطة الجارية في مجال الشراكات، وإنما عرض مجموعة مختارة من الاتجاهات القائمة في هذا المجال.

٢٠ - وتواصل الأمم المتحدة إشراك قطاع الأعمال في مختلف عملياتها الحكومية الدولية والاعتماد على خبراته متيحة للقطاع الخاص فرصة لإسماع صوته. ويضاف إلى ذلك أن بإمكان الشراكات أن تضطلع بدور هام في دعم تنفيذ الأهداف والولايات المنبثقة عن مداولات المؤسسات الحكومية الدولية.

٢١ - وتشرك الأمم المتحدة قطاع الأعمال بصورة فعلية في عمليات متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد دخل مكتب تمويل التنمية مع أصحاب المصالح المتعددين في مشاورات بشأن المسائل المتعلقة بتمويل التنمية، وذلك في سياق استجابته لقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٨. وعرضت النتائج في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عقد يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتولى شركاء من قطاع الأعمال وآخرون من المجتمع المدني إدارة بعض هذه المشاورات، حيث ركزوا على سبل الاستعانة بالشراكات لأغراض توسيع نطاق المساعدة الإنمائية وتحسين فعاليتها؛ وتحسين الأجواء التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار؛ والمساعدة على بناء نظم مالية تشرك الجميع. وتم كذلك إشراك القطاع الخاص في مجموعة أخرى من مشاورات أجريت مع العديد من أصحاب المصالح أدارها مكتب تمويل التنمية وركزت على أثر الدين السيادي على التنمية. وتم في إطار هذه المشاورات، إنشاء لجنة استشارية لشؤون الأعمال معنية بالدين تتألف من كبار المستثمرين والعاملين في المصارف شكلها المكتب لتقديم الخبرة المكتسبة في هذا المجال.

٢٢ - وتواصل الشراكات أيضا إحداث تحول في عمل لجنة التنمية المستدامة. وكانت الشراكات من أجل التنمية المستدامة بمثابة حصيلة هامة أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢. فمنذ مؤتمر القمة، قدمت نبذات عن ٣٠٨ شراكات في قاعدة بيانات تفاعلية على الانترنت تحتوي على معلومات عن هذه المبادرات استنادا إلى تقارير إبلاغ ذاتي طوعي. والغرض من قاعدة بيانات الشراكات هذه هو تسهيل تبادل الخبرات والمعارف بشأن تنفيذ التنمية المستدامة عن طريق الشراكات ومساعدة فرادى مبادرات الشراكات في الجهود التي تبذلها لاستقطاب شركاء ومانحين جدد. وفي عام ٢٠٠٤، أصدرت الدورة الثانية عشرة لأمانة لجنة التنمية المستدامة، التقرير الأول من تقارير الأمين العام عن الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويحدد ذلك التقرير الاتجاهات الناشئة داخل الشراكات المسجلة لدى اللجنة، باستخدام بارامترات تشمل

النطاق الجغرافي، ومجالات التركيز المواضيعي، والموارد، وآليات التنفيذ. وعلاوة على ذلك، أدرج في البرنامج الرسمي للدورة ١٢ للجنة عرض للشراكات بهدف إتاحة الفرصة لتبادل الدروس المستفادة، واستعراض التقدم المحرز، وإطلاق شراكات جديدة، والربط بين الشركاء القائمين والشركاء المحتملين. وركّز عرض الشراكات الذي جرى على هامش الدورة الثالثة عشرة للجنة في عام ٢٠٠٥ على المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، فضلا عن مسائل عملية شاملة لعدة قطاعات وذات أهمية للشراكات جميعا. وشمل أيضا مناقشة عن دور القطاع الخاص في الشراكات من أجل التنمية المستدامة.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مبادرتين جديدتين لزيادة التعاون مع القطاع الخاص. ويتولى المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال، التابع للجنة المذكورة، إسداء المشورة إليها في مجال تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والأمم المتحدة في المنطقة، في حين يوفر منتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ أرضية للحوار بين قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع المدني بشأن قضايا السياسات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها. وركّز محفل عام ٢٠٠٥ على الكيفية التي بفضلها يمكن للقطاعين العام والخاص العمل سويا لتحسين الأجواء لمزاولة الأعمال ولتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٤ - وتعد فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثالا على شراكة نابعة من عملية حكومية دولية. وكان الأمين العام قد أنشأ تلك الفرقة في عام ٢٠٠١ لإسداء المشورة للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وهي هيئة حكومية دولية يتمتع فيها الأعضاء غير الحكوميين، الذين يمثلون قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية، بنفس سلطة صناعة القرار التي يتمتع بها من يمثلون الحكومات. وينظر على نطاق واسع إلى تلك الفرقة على أنها محفل ذو فعالية شديدة للأطراف المتعددة من أصحاب المصلحة يقدم حيزا فعليا لتبادل الأفكار والشواغل ولتطوير مشاريع تعاونية. ولقد عملت الفرقة منذ إنشائها على تطوير العلاقات مع كبرى المبادرات العالمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية؛ كما شكلت عددا من الشراكات الاستراتيجية. وكان من المقرر أصلا أن تستغرق مدة ولاية فرقة العمل ثلاث سنوات ولكنها مددت إلى نهاية عام ٢٠٠٥.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، اتخذت مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة أولى الخطوات لبناء هياكل وقدرات مؤسسية كفيلة بالمساعدة على تسهيل المشاركة في الشراكات. وكانت اليونيسيف أولى كيانات الأمم المتحدة التي أقامت شراكات. وتقدم اليونيسيف اليوم مجموعة

شراكات تتيح للشركاء المحتملين طائفة عريضة من الفرص للعمل مع المنظمة، بما في ذلك الشراكات المبتكرة، والمبادرات الخيرية الاستراتيجية، والمبادرات العالمية والإقليمية والمحلية التي تستهدف الترويج لقضايا معينة، والبرامج التي يحركها صالح الموظفين. ويسترشد عمل المنظمة في مجال الشراكات بتوجيهات فريق التحالفات مع الشركات الذي ينسق الصلات مع الشركاء. وفي عام ٢٠٠٣، كانت لليونيسيف شراكات مع أكثر من ١٨٠ شركة أسهمت كل واحدة منها بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دولار (عينا أو نقدا) في مشاريع الشراكات.

٢٦ - وخطا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوات في الأعوام الأخيرة لإيجاد ما يلزم من الهياكل المؤسسية، والسياسات والمزيد من القدرة على مستويي المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول وإدارتها. ويشرف البرنامج الإنمائي على تشكيلة كبيرة ومتنامية باطراد من مشاريع الشراكات في جميع مجالات عمله الرئيسية. وعلى غرار منظمات الأمم المتحدة الأخرى، فإن عمل البرنامج الإنمائي مع قطاع الأعمال مهيكل بحيث يكمّل ورقة الأمين العام عن المبادىء التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية (A/56/323، المرفق الثالث)، ويسترشد بما جاء في بيان للسياسات العامة يقدّم مزيدا من التوجيه العملي للعمل في مجال الشراكات. وتقوم شعبة الشراكات مع قطاع الأعمال التابعة للبرنامج الإنمائي بتنسيق العمل الشراكي للمنظمة.

٢٧ - وقد شهد العام المنصرم متابعة ملموسة للتقرير المعنون ''تحرير عملية تنظيم المشاريع: تسخير الأعمال لصالح الفقراء''، الذي أعد في عام ٢٠٠٤ برعاية البرنامج الإنمائي لصالح لجنة القطاع الخاص والتنمية. ونُشر التقرير رسميا في أكثر من ٣٠ بلدا، وترتب عليه التزام على رؤساء الدول، وراسمي السياسات الرئيسيين، والحكومات المحلية، والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص - الأجنبية والمحلية على السواء. واستكملت هذه المناسبات لنشر التقرير بسلسلة من حلقات العمل وعمليات استحداث مشاريع جديدة، بما فيها مبادرات ملموسة اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لتجسد التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٢٨ - ويجري تدريجيا إضفاء طابع اللامركزية على العمل الشراكي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، بتحويله من المستوى المركزي إلى مستويي المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وبتنفيذ برامج من قبيل مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة. ومن شأن هذا البرنامج، الذي بادرت به مبادرة الاتفاق العالمي في عام ٢٠٠٢ ونفذه البرنامج الإنمائي، أن ييسر إيجاد حلول مشاريعية بقيادة قطاع الأعمال تستهدف الحد من الفقر. وقد قام البرنامج بتجميع تشكيلة تضم أكثر من ١٥ مؤسسة من مؤسسات الأعمال العالمية الرائدة، وهو الآن في طور التوسع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد ذُكر البرنامج في تقارير

صدرت مؤخرا عن المحفل الاقتصادي العالمي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة أفريقيا باعتباره إسهاما رائدا في العلاقة بين مؤسسات الأعمال والتنمية، وستسهم مواصلة نموه ومشاركته في استحداث نماذج وتكنولوجيات جديدة بمجال الأعمال في إحراز تقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩ - كما بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إدماج الشراكات مع قطاع الأعمال ومع الأطراف الأخرى ذات المصلحة في مسارات عملها الرئيسية. وصممت شراكات، ضمن برنامج شراكات قطاع الأعمال التابع لهذه المنظمة، لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. ويركز البرنامج بوجه خاص على تطوير إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز كفاءتها وقدرتها على المنافسة على الساحة الدولية. وهو يهدف أيضا إلى تشجيع التعلم في المجالين التكنولوجي والإداري، وإلى زيادة استخدام الموارد المحلية في الإنتاج، وإلى زيادة العمالة المنتجة والإيرادات. وبتشجيع اليونيدو على التنمية الصناعية المستدامة، تكون الأنشطة التي تضطلع بها في مجال الشراكات منسجمة مع الأهداف العامة للأمم المتحدة انسجاما شديدا. وبناءً عليه، أُدرج برنامج شراكات قطاع الأعمال التابع لليونيدو في خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية الشاملة، ومن ثم ربط النشاط الشراكي لليونيدو بالخدمات الرئيسية التي تقدمها المنظمة. وقد وضعت اليونيدو دليلا في مجال الشراكات يقدم معلومات أساسية مفصلة لموظفيها، وكذا للشركاء المحتملين والحاليين، عن كيفية إقامة الشراكات والغايات التي تنشدها والمبادئ التي يتعين أن تسير عليها. وتقوم مجموعة صغيرة من الموظفين موجودة في مقر اليونيدو بتنسيق العمل الشراكي لهذه المنظمة.

٣٠ - وقامت هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمحاولات مماثلة لشحذ المهارات وتعزيز السياسات والآليات والأدوات الضرورية لتحويل منظماتها إلى هيئات فاعلة ناجعة في مجال الشراكات. وتجدر الإشارة أيضا إلى تجربة موئل الأمم المتحدة مع معهد بحوث النظم البيئية.

٣١ - بيد أنه علاوة على التقدم المحرز، تواجه المنظمات التابعة للأمم المتحدة عددا من التحديات في عملية تعميم الشراكات في عملها. وإذا كان بعض هذه المنظمات قد أنشأ وحدات تعنى بالشراكات مؤلفة من موظفين متفانين ويعملون بعزيمة قوية في مشاريع، فإن الحالات التي يجري فيها إدماج هذا العمل في العمليات الرئيسية قليلة. ويرى بعض موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن إقامة الشراكات أن العديد من زملائهم يفتقرون إلى الحوافز التي تشجعهم على الاشتراك في العمل الشراكي.

٣٢ - وثمة بعد محدد آخر لتعميم الشراكات داخل الأمم المتحدة يتعلق بالمسائل القانونية التي تحكم هذه الشركات. ولقد أدرجت جميع هيئات الأمم المتحدة تقريبا مبادئ توجيهية لاشتراكها مع قطاع الأعمال، تكمل المبادئ الشاملة المسماة المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال (A/56/323، المرفق الثالث). وإذا كانت هذه المبادئ التوجيهية قد ساهمت في زيادة الوضوح القانوني والتشغيلي فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالشراكات، فإن بعض صناديق وبرامج الأمم المتحدة تلاحظ أن ثمة تشوشا لا يزال يكتنف التطبيق المتسق لهذه المبادئ. والانتقادات التي كثيرا ما تتردد بهذا الصدد هي أن ثمة عقبات قانونية تساهم في تأخير تنفيذ الشراكات. كما يمكن أن تثير الشراكات مسائل قانونية أمام الأمم المتحدة، من بينها استخدام اسم المنظمة وشعارها، فضلا عن قضايا المسؤولية والتعويض.

٣٣ - وتحديد قطاعات الأعمال المناسبة للشراكة مع الأمم المتحدة مسألة هامة. وفي هذا الشأن، فإن المبادئ التي تطبق على منظومة الأمم المتحدة برمتها مبيّنة في المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال (A/56/323، المرفق الثالث). على أن تطبيق معايير الاختيار هذه متفاوت في شتى أنحاء المنظمة. فبعض هيئات الأمم المتحدة يستخدم جهات للتصديق على الأطراف الثالثة، وثمة منظمات أخرى بدأت في عملية مستقلة للتدقيق في كل حالة على حدة. وعلى العموم، ثمة حاجة لمزيد من الاتساق ولمزيد من الشفافية في عملية الاختيار. ومع نمو مبادرة الميثاق العالمي وقاعدة المشاركين فيها، يمكن أن تكون العضوية في ذلك الميثاق بمثابة مؤشر مفيد على مدى التزام شركة ما بقيم الأمم المتحدة.

٣٤ - وثمة جانب آخر في تعميم الشراكات في الأمم المتحدة هو تقديم تدريب أكثر انتظاما في مجال الشراكات لتمكين الموظفين من العمل بقدر أكبر من الفعالية مع قطاع الأعمال. وقد أقرت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٩/٥٨، بالحاجة إلى تحسين نقل المعارف والمهارات للموظفين في مجال الشراكات. على أن الكثير من هذا العمل ظل حتى يومنا هذا ذا طابع استكشافي ويتطلب التوسع فيه المزيد من الموارد.

٣٥ - ومنذ عام ١٩٩٨، قامت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ مبادرات تدريبية شتى في مجال الشراكات أسهمت في بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة على الدخول في شراكات مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني، ولاسيما على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك، يقوم مركز موارد التعلم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بتيسير عقد حلقة عمل تعريفية للمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين تتضمن دورة تركز على 'الشراكات الاستراتيجية'. والهدف من هذه الدورة هو إذكاء الوعي بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالشراكة

مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفضلا عن ذلك، خطت مختلف المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطوات لتقديم التدريب للموظفين في مجال الشراكات، بهدف تعزيز النهج الاستراتيجي للمكاتب القطرية للدخول في شراكات مع قطاع الأعمال.

٣٦ - ورغم التقدم المحرز، يتعين بذل المزيد من الجهد لزيادة تعزيز الشراكات على المستوى القطري. ويتعين على الأمم المتحدة أن تسعى إلى الكمال في مجال تعبئة العناصر الحفازة على مستوى المنظومة بأسرها، وهي عناصر من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجتمع المتدربين في كلية الموظفين من كبار المديرين المكلفين بإدارة الموارد البشرية بالأمم المتحدة؛ كما يتعين عليها تعميم بناء القدرات فيما يتعلق بالشراكات في برامج راسخة ومزودة بالموارد، مثل نظام المنسقين المقيمين. وثمة مدخل آخر، هو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اللذين يشجعان شركاء الأمم المتحدة على العمل، عن طريق الفريق البرنامجي التابع للمجموعة الإنمائية، لاستحداث وحدات تدريبية في مسائل مواضيعية فنية (مثل الدخول في شراكات مع القطاع الخاص) تتاح عبر موقع المجموعة الإنمائية على الانترنت من أجل تدريب تكميلي للفرق القطرية.

٣٧ - وفي السنوات الأخيرة، قام مكتب مبادرة الاتفاق العالمي بتسهيل التعلم في موضوع الشراكات على مستوى المنظومة بأسرها . وعقدت منذ أواخر التسعينات من القرن العشرين اجتماعات مختلفة لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وآخر هذه الاجتماعات عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥، وضم أكثر من ٨٠ مشاركا. على أن الغالبية العظمى من جهات التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص أعربت عن الحاجة لمزيد من التبادل المعرفي في مجال الشراكات.

٣٨ - وثمة عائق آخر أمام تحقيق مزيد من الفعالية في الشراكات، هو قلة الإلمام في الأمم المتحدة بالثقافة السائدة في الشركات. ولتمكين الموظفين من أن ينهلوا من هذه المعرفة، وضعت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برامج للتبادل النشط بين الموظفين في نطاق مشاريع محددة. وقد أثبتت هذه البرامج أنها مفيدة لتعزيز مهارات فرادى الموظفين وجلب خبرة قطاع الأعمال إلى الأمم المتحدة.

٣٩ - وفي حالات عدة، قامت مبادرة الاتفاق العالمي بدور حاسم في تيسير هذه العمليات، لاسيما بإقامة صلات مع قطاع الأعمال، وحض قطاع الأعمال على المشاركة في إطار الأمم المتحدة، وتسهيل استيعاب مبادئ الاتفاق العالمي داخل الأمم المتحدة نفسها. ويستمر الاتفاق العالمي في الوقوف كعامل استقطاب للشركات المتحمسة لدعم أهداف الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، بلغ عدد المشاركين

في مبادرة الأمين العام الطوعية من أجل النهوض بالمواطنة المسؤولة للشركات أكثر من ٢ ٠٠٠ من الشركات والأطراف الأخرى ذات المصلحة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة المشاركة القوية والمتزايدة لشركات من البلدان النامية، بما فيها البرازيل وجنوب أفريقيا والصين ومصر والهند. وتطلب مبادرة الاتفاق العالمي من المشاركين تبني مجموعة من القيم الأساسية في شكل عشرة مبادئ، في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد، ودعم هذه القيم وإعمالها كلٌ ضمن نطاق تأثيره. وتستهدف مبادرة الاتفاق العالمي إدماج هذه المبادئ في أنشطة الشركات عن طريق مجموعة من الأنشطة وآليات المشاركة، بما فيها الحوار والتعلم وإقامة الاتصالات وتنفيذ المشاريع. وتبيّن المبادرة الآن، وقد اكتسبت أكثر من ٤٠ شبكة محلية للاتفاق العالمي، تحقيق نمو قوي ومستدام. والدور المتنامي الأهمية للشبكات المحلية حافز أيضا للجزء الأكبر من الإصلاح الذي تعرفه هياكل المبادرة في مجال حسن الإدارة، الذي سينفذ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

٤٠ - وبالإضافة إلى العمل على إشراك دوائر قطاع الأعمال، يقوم مكتب مبادرة الاتفاق العالمي مقام مقدم المعلومات للإصلاح المؤسسي داخل الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن الأمم المتحدة بصدد استيعاب المبادئ العشر للاتفاق العالمي في أربعة مجالات رئيسية، هي: الممارسات في مجال المشتريات، وسياسات صناديق المعاشات التقاعدية، وإدارة المرافق، وإدارة الموارد البشرية. وقد اضطلع مكتب مبادرة الاتفاق العالمي بعدد كبير من الأنشطة الرامية لإذكاء الوعي ودأب على دعم الجهود التي تبذلها دائرة مشتريات الأمم المتحدة في سبيل وضع مشروع مدونة سلوك موردي الأمم المتحدة. ويجري تحقيق تقدم جيد، ولكن من الضروري بذل المزيد من الجهد.

٤١ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي أنشئ في عام ١٩٩٨، مقام الذراع التشغيلي في الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة - وهي المؤسسة الخيرية المسؤولة عن إدارة الهبة التاريخية التي قدمها تيد تيرنر بمبلغ بليون دولار دعماً للقضايا التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة. وقد رصدت الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مبلغ ٦٣٧ مليون دولار لـ ٣٢٤ مشروعا تنفذها منظمات تابعة للأمم المتحدة في ١٢٢ بلدا. وتندرج معظم هذه المشاريع ضمن أربعة مجالات ذات أولوية هي: النساء والسكان؛ والبيئة (بما في ذلك تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي)؛ وصحة الأطفال؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان. كما يدعم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة عدة شراكات يشير إليها هذا التقرير، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية. وقد أحدث هذا التمويل للمشاريع أثرا مضاعفا مكّن ذلك للصندوق وتلك المؤسسة من استقطاب شراكات وتحالفات جديدة بين منظومة الأمم المتحدة ومصادر

متنوعة من القطاع الخاص وتيسيرها، دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وقدّم الصندوق أيضا مقترحات بشأن السبل الاستراتيجية التي بفضلها تدعم الشركات والمؤسسات الأهداف الإنمائية للألفية وتحشد موارد إضافية لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - كما تشارك منظمات شتى تابعة للأمم المتحدة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين الرامية إلى تعزيز الملكية المحلية للشراكات. و''شراكات الشراكات'' هذه تعمل على بناء القدرة على إقامة شراكات، على المستوى القطري في المقام الأول، وتتيح حوافز لموظفي الأمم المتحدة لإقامة شراكات. فمبادرة خط الاستواء التي قادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، هي شراكة جمعت بين عشر منظمات، بما فيها حكومات ومنظمات غير حكومية ومؤسسات بحثية وشبكات مجتمعية محلية، لتوطيد بناء الشراكات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهذه الولاية لقيت دفعة للأمام بفضل جائزة خط الاستواء، وهي مكافأة دولية لتكريم الجهود المجتمعية البارزة التي ترمي للحد من الفقر وصون التنوع البيولوجي. أما مبادرة دعم منظمي المشاريع من أجل البيئة والتنمية، وهي مشروع يدعمه البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فتسعى هي الأخرى لتعزيز الشراكات التي تحركها الجهود المحلية والمملوكة محليا. ويهدف نظام للمكافآت وأنشطة لبناء القدرات وبرنامج بحثي إلى تحديد الشراكات الوليدة في مجال تنظيم المشاريع ودعمها وإلى نشر الممارسات الجيدة بهذا الصدد. وتتمتع هذه المبادرات وغيرها من المبادرات بإمكانيتها التي تتيح تعزيز الملكية المحلية في الشراكات، لاسيما بإشراك قطاع الأعمال والمجتمع المدني المحليين.

٤٣ - وقد خطت بعض هيئات الأمم المتحدة أولى الخطوات لوضع تقييمات منتظمة وشفافة لأثر الشراكات. فعلى سبيل المثال استكملت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في الآونة الأخيرة استعراضا شاملا لعملها في مجال الشراكات، وذلك بتقييم الأثر وتوضيح دور الفاو في هذه المبادرات ومساهمتها فيها.

رابعا - التحديات التي تواجه إدارة الشراكات

٤٤ - خطت منظمات تابعة للأمم المتحدة خطوات لبناء القدرات الكفيلة بتيسير المشاركة في الشراكات. على أن هناك تحديان حرجان للغاية يواجهان إدارة الشراكات، هما: أهمية الملكية المحلية والإدارة القوية للشراكات. ولا تقع المسؤولية عن قهر هذان التحديان على عاتق الأمم المتحدة وحدها؛ بل يجب على قطاع الأعمال والمجتمع المدني أيضا أن يقوما بما عليهما للمساهمة في التغلب على هاتين العقبتين.

ألف – أهمية الملكية المحلية

٤٥ – يتوقف قدر الملكية المحلية في الشراكات على عاملين اثنين، هما: مدى تأثير المستفيدين على مفهوم برامج الشراكات وتصميمها وتنفيذها وتقييمها تقييما مستقلا؛ ومدى تنفيذ مشاريع الشراكات عن طريق جهات فاعلة متجذرة في البلدان المتلقية. فعندما تكون الشراكات غير ''مملوكة'' لأصحاب المصلحة المحليين، قد تفتقر للالتزام الفعلي المطلوب لتسهيل التنفيذ الفعال. وتتفاوت أسباب ضعف الملكية المحلية من مشروع إلى آخر؛ وتفسيرات ذلك تشمل احتمال عدم تأييد المستفيدين برنامج الشراكات أو عدم قبولهم له؛ واحتمال افتقار مكاتب الأمم المتحدة المحلية للحوافز والقدرات اللازمة للعمل لشراكة يصدر التكليف بها من جنيف أو نيويورك؛ واحتمال عدم استدامة مشاركة قطاع الأعمال ما لم ترتبط بمصالح أساسية للقطاع على الطبيعة.

٤٦ – ومثلما تبين دراسات حالات إفرادية يتعرض لها هذا التقرير، فإن بعض الشراكات تنجح في التشجيع على الملكية المحلية، بتضمينها مثلا أحكاما تدعو للأخذ بمنظورات قطاع الأعمال المحلي والحكومات المحلية والمجتمع المدني المحلي ونتيجة لذلك، باتت برامج الشراكات هذه متجذرة في البلدان التي تنفذ فيها، الأمر الذي يمكّن من إحداث أثر مستدام. وثمة مجال كبير لتحسين مساعي تعزيز الملكية المحلية في الشراكات. وبوجه خاص، يتعين إشراك شركات البلدان النامية بانتظام أكثر. وقد أظهرت مختلف الشراكات (مثل شراكات اليونيدو مع صناعة السيارات) الإمكانيات التي تتمتع بها الشراكات متى انخرطت فيها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم من البلدان النامية. فهذه الشركات على دراية بالتحديات الإنمائية وكثيرا ما تظهر مهارات في تنظيم المشاريع ومهارات تنم عن إبداع للتصدي للمشاكل المرتبطة بالفقر بشكل مباشر.

باء – الإدارة القوية للشراكات

٤٧ – يتوقف أثر مشاريع الشراكات وقابليتها للاستدامة أيضا على متانة نظم الإدارة. فعلى وجه الخصوص تتمتع الشراكات الناجحة بما يلي: أهداف وغايات واضحة تُبلَّغ على نحو فعال؛ ووضوح بشأن أدوار مختلف الشركاء ومسؤولياتهم؛ وإدارة يومية جيدة؛ واستراتيجيات ملائمة لإدارة المخاطر؛ ووجود مجالس إدارة قادرة على الإشراف على الشراكات وتقديم التوجيه الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت آليات الرصد لبعض الشراكات بإنشاء آليات للإنذار المبكر تكشف عن أوجه القصور.

٤٨ – وهناك جانب آخر حاسم في الإدارة الناجحة للشراكات، هو وجود آليات تقييم الأثر. وهذه الآليات لا تمكن من إدارة الشراكة إدارة فعالة فحسب، بل تكفل أيضا المساءلة

وتسهل الاستخلاص الفعال للدروس من النجاحات والإخفاقات على حد سواء. وتعتبر الأمم المتحدة تقييم الأثر هذا مسألة حاسمة تساعدها في إنشاء نظام انتقاء يجمع بين المعايير الوظيفية والمعايير القائمة على الأداء (ترمي إلى إحداث الأثر). وهذه ''الانتقائية الذكية'' ستسهل أيضا التوسع في الحلول الناجحة وتحجيم غيرها بانتظام. وتقدم بعض الشراكات (مثل الشراكة من أجل وقف السل ومبادرة الإبلاغ العالمية) آليات داخلية لتقييم الأثر، تساهم إلى حد كبير في تحديد المجالات التي تركز عليها الشراكات وفي زيادة الشفافية والمساءلة في المبادرات بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين.

٤٩ - وإذا كان العديد من الشراكات قد جرب آليات تقييم الإدارة والأثر، فإن هناك مجالا للتحسين ولاستخلاص الدروس على نحو أكثر فاعلية عبر منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب التي تسير سيرا حسنا وبالجوانب المتعثرة. وحاليا لا يوجد أي نظام من شأنه أن يسمح بتقييم منتظم لأثر الشراكات. ونظرا للتنوع في مبادرات الشراكات، فمن غير المرجح أن تظهر معايير مشتركة بهذا الصدد. وفي النهاية، يتعين على جميع الشراكات أن تضع معايير واضحة وأهدافا محددة تحديدا زمنيا يمكن على أساسها تقييم تلك الشراكات. وعلاوة على ذلك، فبينما تتضمن بعض الشراكات نظما إدارية قوية، تكون هذه التجارب غير مستوعبة بشكل ملائما أو مدمجة في الهياكل والعمليات التشغيلية لمختلف الشركاء، بما فيهم الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تظل أنشطة بعض الشراكات ذات أغراض مخصصة إلى حد كبير.

خامسا - التوصيات

٥٠ - يلزم القيام بإجراءات محددة من أجل التوسع في نطاق التجارب الناجحة وإفساح المجال للمشاركات التعاونية مع الجهات الفاعلية من غير الدول لكي تكون قوة أفعل لإحداث تغيير مؤسسي. ونظرا لتنوع نهوج الشراكات، لا توجد حلول عامة مناسبة لقهر كل من هذه التحديات. إذ يحتاج كل من صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها إلى وضع النهج الخاص به للاستفادة من الطاقة الكامنة في الشراكات. ومع ذلك، هناك عدد من الخطوات الملموسة التي يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تخطوها لتهيئة البيئة الثقافية والمؤسسية الضرورية والمواتية لشراكاتها مع القطاع الخاص. وجميع هذه الخطوات تتطلب موارد كافية في المقر وفي المكاتب القطرية.

ألف – بناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة

٥١ – ثمة إمكانية غير محققة لإشراك دوائر الأعمال في البلدان النامية. فالقطاع الخاص في البلدان النامية يستطيع تقديم مساهمة بالغة الأهمية في مجال التصدي لتحديات الفقر، نظرا لامتلاكه مفاتيح تعزيز الملكية المحلية في الشراكات. وفي بعض الحالات، تفتقر المكاتب القطرية للوقت والموارد الأخرى اللازمة لإشراك قطاع الأعمال المحلي على نحو فعال. وفي حالات أخرى، قد يفتقر الموظفون إلى المهارات أو الدعم من قبل كبار الموظفين الإداريين. ويتعين توفير الموارد الكافية لتسهيل المزيد من بناء القدرات في المكاتب القطرية.

باء – تشجيع تدريب موظفي الأمم المتحدة، على جميع المستويات

٥٢ – تلزم إتاحة التدريب المستمر للموظفين في مجال الشراكات وذلك للمساهمة في تقوية إدارة الشراكات. وينبغي ألا يقتصر تركيز التدريب على ''المهارات الأولية''، التي من قبيل إشراك أصحاب المصلحة والقيام بأعمال الوساطة في الشراكات. فمن المهم على حد سواء تزويد الموظفين ''بالمهارات الجوهرية''، التي تشمل استعمال الأدوات لإدارة المخاطر والعمليات القانونية معا ولقياس الأثر.

٥٣ – ويكتسي التدريب أهمية بالغة على المستوى القطري. ويتعين المضي في العمل القيم الذي تضطلع به كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ومركز موارد التعلم التابع للبرنامج الإنمائي، وتوسيع نطاق هذا العمل. ويتمتع برنامج تلك الكلية الذي استحدث مؤخرا ويعرف باسم ''الشراكات والاتفاق العالمي'' بالقدرة على تلبية بعض من هذه الاحتياجات التدريبية، وهو يستحق مده بموارد إضافية لتحقيق مزيد من الحجم والنطاق. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تمكين الموظفين من متابعة برامج التعليم المستمر خارج الأمم المتحدة ومن التمتع بفرص التدريب التي تتاح مع القطاع الخاص.

جيم – استيعاب المبادئ التوجيهية من أجل الشراكات

٥٤ – لقد أُبرز الطابع المعقد للعمليات القانونية داخل الأمم المتحدة باعتباره أحد العراقيل التي تحول دون إقامة الشراكات. وإذا كان من المسلم به أن هذه الإجراءات حاسمة لحماية صورة الأمم المتحدة وسمعتها ومصداقيتها، فإنه لا ينبغي أن تكون مستغرقة للوقت للحد الذي يجعلها كابحة لمساعي إقامة الشراكات. ويتعين إنشاء فرقة عمل تتألف من موظفين في الإدارة القانونية بالأمم المتحدة، وجهات التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الخارجيين (من قطاع الأعمال والمجتمع المدني)، وذلك لاستكشاف السبل المؤدية لتبسيط المتطلبات القانونية للشراكات. وتعميم هذه العملية المنقحة عبر مختلف

الوكالات سيكون حاسما في تسريع عملية إقامة الشراكات. وإضافة إلى ذلك، تحتاج هياكل التحفيز المؤسسية القائمة من أجل الموظفين التي تشدد على تفادي المخاطر والحفاظ على الوضع القائم إلى تكييف لتكون داعمة للشراكات على نحو أفضل.

دال – زيادة وضوح عمليات انتقاء الشركاء وتحسين تطبيقها العملي

٥٥ – شرعت منظمات شتى تابعة للأمم المتحدة في القيام بعمليات مفصلة تستلزم الحرص الواجب تجاه الشركاء المحتملين، مستخدمة أحيانا أطرافا ثالثة من مقدمي الخدمات، كيما تمتثل للمبادئ التوجيهية التي أصدرها الأمين العام وللأنظمة الداخلية لتلك المنظمات. وتجد منظمات صغيرة تابعة للأمم المتحدة صعوبة في تنفيذ مثل هذه الآليات، لافتقارها للموارد في غالب الأحيان. وهذه المشكلة ستتفاقم كلما تحركت المكاتب القطرية بهمة لإدارة الشراكات الجديدة. ويتعين استكشاف إمكانيات إيجاد نهوج تطبق على نطاق المنظومة بأسرها وتكون فعالة من حيث التكاليف، من أجل تسهيل تطبيق معايير الانتقاء على نحو متسق وشفاف. ويمكن لهذه المعايير أن تشجع الشركاء المحتملين على إظهار التزامهم بممارسات الأعمال المسؤولة عن طريق المشاركة في الاتفاق العالمي والتقيّد بمبادئه.

هاء – إرساء أسس الانتقاء الذكي عن طريق تقييم الأثر بانتظام

٥٦ – حسبما لوحظ آنفا في هذا التقرير، فإن استحداث آليات ملائمة لتقييم الأثر المترتب على الشراكات سيساعد الأمم المتحدة في إنشاء نظام انتقاء يجمع بين المعايير الوظيفية ومعايير أخرى قائمة على الأداء. وسيسهل ''الانتقاء الذكي'' التوسع في نطاق الشراكات والحد منها بانتظام. وانعدام هذه الآليات قد يقوض مساءلة الشراكات.

٥٧ – وتقييم الأثر يساعد على تعزيز الشراكات. ويتعين بذل المزيد من الجهود لتجميع الأدوات والممارسات المثلى اللازمة لتقييم أثر الشراكات. وبعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة تتمتع فعلا بالخبرة في تقييم أثر الشراكات، ويتعين تقاسم النتائج والتقنيات المستخدمة تقاسما يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٥٨ – وتقييم الأثر هو الخطوة الأولى الحاسمة لتوضيح مساهمة الشراكات في عمل الأمم المتحدة. على أن تقييمات الأثر والدراسات التقييمية الإفرادية ستكون غير كافية للكشف عن الأنماط والاتجاهات الأكبر. وتعاني الأبحاث الجارية في مجال الشراكات من انعدام الدراسات الإفرادية المقارنة وغير ذلك من البيانات. ويتعين توفير الموارد لتسهيل القيام بهذا العمل البحثي التطبيقي من أجل تحسين الإدراك المنهجي بالمكان والزمن والظروف التي يرجح أن تفضي فيها الشراكات إلى نتائج طيبة.

واو – تعزيز الانسجام في الأمم المتحدة وزيادة الشفافية بتحسين تبادل الدروس المستفادة والممارسات المثلى

٥٩ – هناك حلول مختلفة قليلة التكاليف يمكنها أن تساعد منظمات الأمم المتحدة في تبادل الخبرات ذات الصلة وتزويد قطاع الأعمال بنافذة يسهل الوصول إليها للولوج إلى عالمها. أولا، يتعين على مكتب مبادرة الاتفاق العالمي كفالة عقد اجتماعات منتظمة لجهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص لتسهيل الربط وتبادل الأفكار والممارسات المثلى. ثانيا، يحتاج الأمر إلى زيادة تصفح الصفحات الموجود على موقع الأمم المتحدة على الانترنت التي تركز على عمل الأمم المتحدة مع القطاع الخاص.

٦٠ – ويمكن للشراكات مع القطاع الخاص أن تساهم في تحقيق مهمة الأمم المتحدة وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وللاستفادة مما تنطوي عليه الشراكات من إمكانيات، تواجه الأمم المتحدة جدول أعمال ينطوي على تحديات. وعلى الحكومات تبني هذا الإصلاح، لأنه سيساعد على جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر تطلعا للخارج وتنشد تحقيق الأثر. ولتسهيل تحول للأمم المتحدة على هذا النحو إلى طرف مؤثر ذي فعالية كبرى في مجال الشراكات، تحتاج هذه المنظمة إلى تزويدها بالموارد الكافية.

سادسا – خاتمة

٦١ – إذا ما أخذنا في الاعتبار الملكية والقيادة الوطنيتين للعملية الإنمائية، فإن أحد العناصر الحيوية لعملية التحول الجارية في الأمم المتحدة هو الانفتاح التدريجي لتلك المنظمة على الأطراف الفاعلة من غير الدول، بما فيها المجتمع المدني وقطاع الأعمال. ولقد نشأت مجموعة متنوعة من آليات المشاركة، تتراوح بين الدعوة العالمية، واستخلاص الدروس، وشبكات العمل القائمة على المبادئ العالمية، والمشاريع الفردية القائمة على أرض الواقع. وثمة أمر مشترك بين جميع النهوج، يتمثل في أن هذه الشراكات تعكس الرغبة في بلوغ مزيد من الفعالية في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة والالتزامات التي أقرتها الدول الأعضاء، التي من قبيل الأهداف والالتزامات التي تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢ – ويكمن التحدي الآن في استخلاص الدروس من التجارب وإيجاد السبل والوسائل لزيادة الاستغلال الكامل للفرص التي تتيحها الشراكات. ولا يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولاسيما الأهداف الإنمائية للألفية، إلا إذا تعاونت جميع الأطراف الاجتماعية الفاعلة واستمرت في الأخذ بأسباب الاستفادة من قوى وموارد كل مجموعة. وللشراكات دور

متعاظم الأهمية يتعين عليها القيام به باعتبارها تشكل نهجا تكميليا لأدوات التعاون الدولي التقليدية، بما فيها التعاون الإنمائي.

٦٣ - كما تساعد الشراكات في تسهيل التغير التنظيمي المرتبط بفعالية الأمم المتحدة وإصلاحها عموما. وتهيئ الشراكات الأمم المتحدة لمختلف السبل، الأكفأ في أغلب الأحيان، لتنظيم الأعمال، ومن ثم لتصبح القوة الحافزة للإصلاح والابتكار المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبقدر ما تنسج صلات ذات مغزى بين الشراكات الناجحة والهياكل التقليدية للأمم المتحدة، تستطيع الشراكات أن تحفز على نشر ممارسات الإدارة المحسنة، والتفكير القائم على الأداء لتحسين الكفاءة، والطرق الجديدة للاستفادة من نقاط قوة الأمم المتحدة. وإلى حد كبير، يتحدد نجاح الشراكات أو فشلها، بالآثار المترتبة عليها، ويمكن أن يؤدي مثل هذا التركيز إلى مستويات أعلى في أداء الأمم المتحدة.

٦٤ - وهناك عدد من الخطوات الملموسة التي يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تخطوها من أجل تهيئة بيئة مساعدة لشراكاتها مع القطاع الخاص. وتشمل هذه الخطوات زيادة القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية، وتشجيع تدريب الموظفين على جميع المستويات، وتعميم المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال الشراكات، وزيادة انسجام عمليات انتقاء الشركاء وتحسين تطبيقها العملي، وإرساء أسس الانتقاء الذكي عن طريق التقييم المنتظم للأثر، وتعزيز الشفافية بتحسين التعلم وتبادل الممارسات المثلى.

٦٥ - ومهمة الأمم المتحدة المستندة إلى القيم وقدرتها على ضم الجهود واتساع مجالها الجغرافي كلها عناصر تتيح لهذه المنظمة طاقات فريدة من نوعها لدى الدخول في شراكات مع الأطراف الفاعلة من غير الدول. ولقد أثبتت هذه الطاقات المؤسسية أنها من الدواعي الهامة التي تفسر سبب دخول قطاع الأعمال في شراكات مع الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ثمة دليل يؤكد على أنه متى قبلت شركة ما اقتراحا للأمم المتحدة ينطوي على مغزى نبيل ويجعل ممارساتها منسجمة مع المبادئ العالمية، ازداد كثيرا ميلها للمشاركة في مبادرات تشغيلية. وبالتالي، يمكن أن تشكل مبادئ الأمم المتحدة أساسا قويا لعلاقات طويلة الأمد ومشاركة مستمرة مع قطاع الأعمال. واقتراح الأمم المتحدة المنطوي على مغزى نبيل يقدم حافزا قويا لشركائها ويتعين بالتالي الاستفادة منه بقدر أكبر.

٦٦ - وتقوم الحكومات بدور حاسم في جدول أعمال الشراكات الناشئة. فهي التي تعرّف الأطر العامة للتنمية، لاسيما الأطر القانونية، فضلا عن الأهداف والغايات التي تسعى المنظمات التابعة للأمم المتحدة إلى بلوغها، وذلك بفضل ما تتمتع به من مدى تأثير عملي. ونظرا للأهمية الراسخة التي تنطوي عليها عملية إشراك الأطراف الفاعلة من غير الدول

للمساعدة في تحقيق جداول الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، فمن الواضح أن الشركاء هم بمثابة الأداة لتحقيق أهداف الحكومات وغاياتها. وتقدم الحكومات دعما في غاية الأهمية لهذه النهوج، وذلك ببذل جهود في مجالات الرقابة، وإجراء الاستعراضات المرحلية، وتقديم الدعم بالموارد – وهو ما تعجز المبادرات الطوعية عن التقدم والتعزز بدونه. وبتوسّع المنظمات التابعة للأمم المتحدة في الأخذ بنهوج جديدة واعدة واستيعاب الدروس المستفادة يظل الدعم الحكومي مهما للغاية.